الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس: السيد نيكولسكو (نائب الرئيس) (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ١٠٥: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (تابع)

البند ٩٩: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

(د) تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/54/SR.15
15 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

في غياب السيد أولهايه (جيبوتي)، تولّى السيد نيكوليسكو (رومانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/54/L.2، L.3 و L.4)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

مشروع القرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/C.2/54/L.4)

١ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن مشروع القرار يلفت الانتباه إلى أهمية تسخير العلم والتكنولوجيا في سياق العولمة. وعلى وجه الخصوص، فإن مشروع القرار يشجع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على توسيع نطاق مداولاتها بشأن موضوع "بناء القدرات الوطنية في التكنولوجيا الإحيائية". وفي ضوء حقيقة أن الموضوع الرئيسي للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدورته الموضوعية لسنة ٢٠٠٠، هو "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة"، فإن القرار طلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة والخمسين، وليس خلال سنتين كما هو مخطط حاليا.

٢ - وأخيرا قام بتلاوة تصحيح: ففي الفقرة ١٩، ينبغي أن يدرج بعد عبارة "الجهود والأنشطة في مجال التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة" عبارة "وخصوصا تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات".

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية (A/C.2/54/l.2).

٣ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع القرار نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يلاحظ أنه في السياق الحالي يُكرّس إهتمام أكبر من ذي قبل للمشاكل المتصلة بالديون لفئات غير تلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة للبلدان النامية ذات الدخول المتوسطة.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (A/C.2/54/L.3)

٤ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع القرار نيابة عن مجموع الـ ٧٧ والصين، وقدم تصحيحين للنص: في الفقرة ٨ من المنطوق، يستعاض عن كلمة "developing" بكلمة "developed" - وهو لا ينطبق على النص العربي، وفي الفقرة ١٤، يستعاض عن عبارة "هيكل التنمية المالية الدولية" بعبارة "هيكل التنمية المالية والدولية".

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (A/54/56 و A/54/97-E/1999/52 و A/54/170 و A/54/171 - E/1999/111 و A/C.2/54/5)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (E/54/389)

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/54/8 و A/54/322)

(د) تنمية الموارد البشرية (A/54/408)

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة (A/54/207 و A/C.2/54/2)

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/54/94 - S/1999/518 و A/54/328)

٥ - السيد سيفيلي (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): عرض مذكرة من الأمين العام عن موضوعات للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/54/328) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان التعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية من أجل عقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية (A/54/389) وتقريرين يتصلان بذلك اتصالا وثيقا. وكانت المسائل التي تناولها هذا التقرير الأخير معروضة على اللجنة طوال العقد الماضي، في حين أن الحوار الذي ورد في المذكرة المشار إليها أولا لم يبدأ إلا في سنة ١٩٩٨.

٦ - وأضاف قائلا أن التقريرين يحصران التقدم المحرز خلال التسعينات. وقال إن الإعلان بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع قد اختمرت أفكارهما في نهاية الثمانينات، أي أن عقدا من الزمان غالبا ما يعتبر "ضائعا" فيما يتعلق بالتنمية. ونتيجة لذلك، فقد ركز الإعلان والاستراتيجية كلاهما على ضرورة إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية. ويصف التقرير بعض التحسينات من منظور اجتماعي واقتصادي، بيد أنه يشير إلى العقبات الرئيسية الأخيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية ويحذر من تصاعد خطر تهميش الأعضاء الأضعف في المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالبلدان النامية في مجموعها، فإن التطورات المالية الدولية في التسعينات كانت مواتية بوجه عام، بما في ذلك الاتجاهات في تدفقات الموارد الطويلة الأجل والاستثمار المباشر الخارجي. وفي الوقت نفسه، فقد واجهت بلدان كثيرة مشاكل متواصلة تتعلق بخدمة الديون، وكان الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية اتجاها مزعجا. وقد احتلت التجارة مكانا بارزا في الإعلان والاستراتجية، كما أحرز قدر كبير من التقدم فيما يتعلق بتحرر التجارة. وقد أصبحت البلدان النامية جهات فاعلة هامة في نظام التبادل التجاري العالمي. وفي الوقت نفسه، فإن كثيراً من الاختلالات ظلت قائمة، وشكلت الأسعار المتدنية مشاكل خطيرة بالنسبة لمصدري السلع الأساسية. وقد تضمنت الاستراتيجية عدداً من الأهداف المحددة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، وقليل منها سوف يتحقق بالكامل، رغم بعض التقدم.

٧ - ومن الجدير بالذكر أنه لم ترد لا في الإعلان ولا في الاستراتيجية كلمة "عولمة"، وهي مسألة من المسائل الساخنة حاليا. ومازال الاقتصاد العالمي يواجه كثيرا من التحديات التي أوضح معالمها الإعلان أو الاستراتيجية. وعشية مقدم الألفية الجديدة، يتعين التواؤم مع الوقائع الجديدة وتعديل السياسات طبقا لذلك. وقال إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة هو وسيلة تبشر بالخير بالنسبة لهذه التغيرات. وأشار إلى أن مذكرة الأمين العام بشأن هذا الموضوع (A/54/328) إنما تستند إلى تفاهم بمعنى أن الحوار يجب ألا يكون حدثا منفصلا، بل أن يكون خطوة هامة في جهود شاملة لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

٨ - واستطرد قائلا إنه رغم وجود بعض الشكوك قبل بدء الحوار الأول، فقد كان هناك توافق في الآراء على أن الاجتماع كان مثمرا وأن الحوار لابد وأن يتواصل. وتتمثل الرسالتان الرئيسيتان اللتان تمخضتا عن الاجتماع في أن العولمة لها أثر عميق على جميع جوانب السياسة العامة على جميع الأصعدة، وبالتالي، ينبغي أن تكون محور تركيز الاهتمام بالنسبة للأمم المتحدة، وتعتبر المنظمة هي وحدها المكان المناسب لتوفير الاستجابة الشاملة والمختصة ردّا على هذه الظاهرة. وإذ يكون ذلك ماثلا في الأذهان، فإن الاجتماع القادم ينبغي أن يكون مركزا على نهجين في السياسة العامة مع وجود إمكانيات كبيرة من أجل مواجهة تحديات العولمة، أي تعزيز التعاون الإقليمي، وبناء الشراكات الجديدة، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٩ - السيد شامي (مدير شعبة السكان)، عرض تقرير الأمين العام بشأن الهجرة الدولية والتنمية (A/54/207)، فقال إن التقرير، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٢، يناقش طرق ووسائل معالجة

المشاكل ذات الصلة بالهجرة والتنمية، بما في ذلك إمكانية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة الدولية والتنمية. ومن بين ٧٦ حكومة قدمت وجهات نظرها بشأن انعقاد مؤتمر، هناك ٤٥ حكومة تفضل بوجه عام انعقاد المؤتمر، و ٢٦ حكومة لديها تحفظات قوية و ٥ حكومات ارتأت أن تواصل الخيارات الأخرى أولا. أما تلك الحكومات التي لديها تحفظات إزاء المؤتمر، فإنها ترى أن الموارد النادرة يمكن استخدامها بشكل أفضل من أجل تنفيذ الاتفاقات القائمة، وعلى سبيل المثال، برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وترى أن الآليات القائمة والمفاوضات الثنائية تعتبر طريقة أفضل لمعالجة المسائل المعنية. أما تلك الحكومات التي تفضل انعقاد المؤتمر، فهي تؤكد على الحاجة إلى ضمان حقوق المهاجرين. بيد أن هناك عدم وجود توافق في الآراء بشأن أهداف وغايات المؤتمر، وتمويله وتشكيل أمانته. وكثير من الحكومات التي استجابت تقترح أن يمول المؤتمر بتبرعات خاصة، بيد أن الحكومات المانحة تعتبر هي الأغلبية بين تلك الحكومات التي لديها تحفظات قوية.

١٠ - واسترعى الاهتمام إلى بعض التطورات الأخيرة في مجال الهجرة، من بينها تقرير بشأن احصاءات الهجرة الدولية التي اعتمدتها اللجنة الاحصائية في دورتها التاسعة والعشرين. وأضاف قائلا أن الفرقة العاملة المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، قد نظمت أيضا ندوة تقنية بشأن الهجرة الدولية والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، فإن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين التي عقدت مؤخرا قد اعتمدت إجراءات أساسية من أجل زيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وعدد من هذه الإجراءات يتناول الهجرة الدولية والتنمية.

١١ - واستطرد قائلا أنه من بين الآليات خارج منظومة الأمم المتحدة، تستحق تلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة اهتماما خاصا، ولاسيما في ضوء التعاون المتزايد بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. واختتم قائلا أن المبادرات الإقليمية سوف تظل أيضا فعالة في معالجة مثل هذه المسائل، وقال إن هناك سلسلة من الاجتماعات الحكومية الدولية على المستوى الإقليمي، وعلى سبيل المثال، ندوة بانكوك التي عقدت مؤخرا، إنما تنهض بالحوار الدائر بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد النهائي.

١٢ - السيد راو (مدير التعاون التقني والإقليمي، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): عرض تقرير لجنة المستوطنات الإنسانية بشأن أعمال دورتها السابعة عشرة (A/54/8) وتقرير الأمين العام بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (A/54/322). وأضاف قائلا إنه في حين يضيف العالم ربع مليون نسمة إلى عدد سكانه كل يوم، فإن مدن العالم تكبر بمقدار مليون شخص كل أسبوع. وأضاف قائلا إن هناك توافقا عاما في الآراء آخذ في الظهور مفاده أن المدن في القرن القادم سوف يكون بيدها مفتاح التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاقتصادي والسلام المحلي. ومن الواضح أن مدن المستقبل سوف تبذل تأثيرا هاما على النمو الاقتصادي الشامل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبالنسبة للجهود المبذولة للتغلب على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي، يجب أن تستكمل بجهود لتجنب ثغرات التحضر.

١٣ - ومضى قائلا إن الفقر أصبح بدرجة متزايدة ظاهرة حضارية، وهو ليس معادلا لعدم وجود دخل أو استهلاك. ذلك أن الفقر يشتمل على عزلة مادية وعلى استضعاف وعلى مصادر رزق غير مأمونة، وانعزال اجتماعي ونوع من العجز وتمييز ضد المرأة. وقال إن تأنيث الفقر يعتبر جانبا آخر من جوانب التحضر. فالفرص الاقتصادية للمرأة أخذت تتقلص بسبب عدم سيطرتها على القرارات الرئيسية المتصلة باستخدام الموارد. وقال إن تعزيز حقوق المرأة وسيطرتها على الموارد ستكون هي العنصر الرئيسي لتحسين الإدارة الحضرية. ومن الأمور الحتمية إشراك المرأة في التخطيط المحلي وعملية صنع القرار.

١٤ - واستطرد قائلا إن مشاكل المدن والمناطق الحضرية إنما تتصل ببعضها اتصالا وثيقاً، وأن وجود أي حل ناجح لواحدة منها يعتبر شرطاً أساسياً من أجل النجاح في حل الأخرى. بيد أن كثيرا من الحكومات تعتبر غير مستعدة ولا تجد التمويل الكافي للتصدي لحجم التحدي الحضري والريفي. وقال إن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عليه أن يحدد أفضل طريقة يمكن أن يسهم بها في الاستجابة العالمية للتحضر وكيف يمكن تعزيز نفسه وتعزيز مصداقيته وفعاليته الإدارية والتنفيذية. ولهذا السبب، أصدر فريق معني بالتنشيط تم تعينه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، رؤية استراتيجية جديدة، بمقتضاها يعتمد مركز المستوطنات البشرية الأسلوب والملامح الخاصة لوكالة عالمية للدعوة والإعلام، وسوف يركز، باستعمال مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف، على مضاعفة تأثيره عن طريق برامج المستوطنات البشرية التي سوف تؤدي إلى الحد من الفقر في المناطق الحضرية. ووفقا لذلك، فإن المركز مكلف الآن من لجنة المستوطنات البشرية باستخدام حملتين عالميتين كنقطتين استراتيجيتين للدخول إلى جدول أعمال الموئل، والنقطة الأولى هي إيجاد مأوى كافٍ للجميع، والثانية هي التنمية الحضرية المستدامة. وقد اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية، في دورتها السابعة عشرة، قرارا يفوض المدير التنفيذي بتنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة عن طريق برنامجين فرعيين وأوصت بأن يؤكد المركز وضعيته باعتباره وكالة الأمم المتحدة المعنية بالمدن والمستوطنات البشرية.

١٥ - وفي قرار آخر بشأن برنامج عمل الموئل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، أكدت اللجنة أن إعادة التنظيم من أربعة برامج فرعية إلى برنامجين فرعيين، إنما تعكس الحاجة إلى تحسين التركيز وتوفر نوعاً من التواصل المباشر مع موضوعين من مواضيع جدول أعمال الموئل. كما أوصت اللجنة بأن يتوفر للخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ نفس التركيز الاستراتيجي.

١٦ - وقد أوصى الفريق المعني بالتنشيط بإنشاء مكتب للتخطيط والتنسيق، وبترشيد التمويل وتعبئة الموارد واستبانة نقاط التآزر المشتركة الممكنة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وقد اقترح أيضا هيكلا تنظيميا جديدا للمركز ليتسنى له أن ينفذ بشكل أفضل برنامج عمله في سياق الرؤية الاستراتجية والسماح له بأن يركز معظم موارده البشرية والمالية على هذه المهمة.

١٧ - وقد اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية أيضا قراراً يدعو الأمين العام إلى أن ينظر في تعيين الموظفين المؤهلين كمسألة من المسائل العاجلة، وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يركز على نوعية وفعالية الإدارة في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٩/٥٣. وعلى النحو الذي تطلبه ذلك القرار، فإن ميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية والمتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، قد تم إعدادها على غرار نموذج الميزانية المتوافق والذي اتبعته وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد رحبت اللجنة الاستشارية للشؤون الإدارية والميزانية بمحاولة الموئل تحسين شكل وثيقة الميزانية وطريقة عرضها.

١٨ - وقد اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية أيضا قرارا بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي يتطلب اتخاذ إجراء من الجمعية العامة في الدورة الحالية.

١٩ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٥٣، فإن لجنة المستوطنات البشرية، وهي تتصرف باعتبارها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل، عقدت دورتها التنظيمية في آيار/مايو ١٩٩٩، وكان التقرير ذي الصلة الذي أعده الأمين العام (A/54/322) معروضا على اللجنة للنظر فيه. وقد اعتمدت اللجنة في دورتها السابعة عشرة، أيضا قرارا بشأن الدورة الاستثنائية، وطلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في الجزء التنسيقي من أعماله في سنة ٢٠٠٠، في مسائل التعاون الدولي من أجل تنفيذ المأوى الكافي للجميع، ودور الشركاء في جدول أعمال الموئل في تنفيذه، وبناء القدرات والتنمية المؤسسية، بما في ذلك استنفار جهاز المنسق المقيم من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى القطري. وقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي "التنفيذ المنسق الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الموئل" باعتباره موضوعا قطاعيا في إطار الجزء التنسيقي من أعماله في سنة ٢٠٠٠.

٢٠ - وانتقل إلى الوضع المالي الحرج للموئل، فقال إن لجنة المستوطنات البشرية، قد اعتمدت، في دورتها السابعة عشرة، قرارا يطلب إلى المدير التنفيذي أن يستجمع مزيدا من الأموال وأن يوسع قاعدة الجهات المانحة. وقال إن الوضع بالنسبة للتبرعات إلى المؤسسة مازال وضعا حرجا، حيث إن بعض الجهات المانحة التقليدية مازالت لم تعلن تبرعاتها لسنة ١٩٩٩ وهناك تبرعات معقودة غير مسددة تبلغ نحو ٠,٤١ مليون بدولارات الولايات المتحدة.

٢١ - ومضى قائلا إن المركز يعتبر قد أعيد تنظيمه بالكامل من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل، وذلك بعد التأييد الشامل وعملية إعادة تنشيطه التي قامت بها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة. ويتمتع المركز الآن بالشفافية الكاملة والمساءلة، وهو مجهز في الآونة الأخيرة من أجل المشاركة المثمرة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. واختتم قائلا إن الشئ المطلوب الآن هو التوسع في قاعدة موارد المركز عن طريق زيادة في حصة الموارد المخصصة للأغراض العامة، والتوسع في قاعدة الجهات المانحة، والوفاء بالتبرعات المعقودة والتبكير في تسديدها هي والالتزامات الطويلة الأجل من الجهات المانحة، بما في ذلك التعهدات المتعددة السنوات.

٢٢ - السيد جاكلين (مدير برنامج تنمية القطاع الخاص، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/54/408)، وقال إن التقرير يبحث التحديات والمعوقات التي تعرقل تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الأزمة الآسيوية الاقتصادية والمالية، والعولمة والتغيرات السريعة، وأن التقرير يركز على استبانة نُهج جديدة إزاء تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية. وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي يتحرك بشكل متزايد نحو اتباع نهج شمولي يعتبر التنمية نوعاً من تغيـُر شكل المجتمع بأسره، ويعرض هذا النهج أساسا أرحب وأضمن من أجل مزيد من التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٢٣ - ومضى قائلا إن التقرير يركز، فيما يتعلق بالمجالات والتوجهات الجديدة، على مجتمع ناشئ خاص بالمعرفة والمعلومات، وهو واحد من المعالم الرئيسية لعولمة العالم وهو يؤثر على جميع البلدان. وقال إن البلدان تستخدم طائفة متنوعة من الاستراتيجيات المبتكرة والنهج التي توضع خصيصا لبناء القدرة على تخطي المرحلة الصناعية في التنمية وفي القفز إلى عصر المعلومات، وقال إن منظومة الأمم المتحدة تؤيد بشكل ناشط الجهود المبذولة من البلدان النامية لتحقيق سبل وصول عامة وشاملة إلى فرص تعلم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤيد المبادرات القطرية في خلق فرصٍ أمام الأشخاص والمجتمعات المحلية للقفز إلى عصر المعلومات ويمكنها أن تصوغ استراتيجية عالمية للرصد وذلك لتسجيل وتشجيع التقدم في هذا المجال باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من الاهتمام المتواصل والالتزام بتنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية.

٢٤ - السيدة كريتشلو (غيانا): تكلمت نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين فقالت إن الالتزامات والسياسات المتفق عليها في إعلان التعاون الاقتصادي الدولي، وخصوصا إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الرابع، لا تزال سارية وتستحق الاهتمام المتواصل من المجتمع الدولي. واستدركت قائلة إن الجهود المبذولة لتعزيز الإعلان والاستراتيجية، على مدى العقد الماضي، قد واجهت بعض النكسات، ليس أقلها ما جرى من صدمات تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي، والتي كانت لها آثار اقتصادية واجتماعية مناوئة بالنسبة للبلدان النامية. ومع تزاوج التشعبات السلبية للعولمة والتدني الظاهر في الالتزام الرسمي إزاء التعاون الدولي، لم يكن من المثير للدهشة أن أهداف الإعلان والاستراتيجية مازالت لم تتحقق. فقد تبخر الوعد بأن فترة التسعينات ستكون عقداً لـ "التنمية المتسارعة في البلدان النامية وتعزيز التعاون الدولي"، حيث أن كثيرا من البلدان تعاني مزيدا من الفقر والتهميش الاقتصادي، وكذلك الحروب المهلكة والمنازعات وآثار الكوارث الطبيعية.

٢٥ - ومضت قائلة إن هذه الوقائع جعلت من الضروري إعادة تقييم أهداف والجداول الزمنية لإنجازها. ولا تستطيع البلدان النامية أن تساير المجتمعات الصناعية القائمة على المعرفة في منطقة الشمال ما لم يـُحرز تقدم حقيقي نحو إشراك جميع البلدان بشكل عادل في الاقتصاد الدولي. وعندئذ فقط يمكن للتعاون الدولي من أجل التنمية أن يثمر النتائج المتوخاة في عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع.

٢٦ - وأشارت إلى أن بعض التقدم قد أحرز فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية منذ إنعقاد مؤتمر الموئل الثاني. واستدرك قائلا إنه قد حدث تزايد سريع في الطلب على المأوى الكافي والخدمات الأساسية، وخصوصا في المراكز الحضرية كما أن الوسائل الكفيلة بمعالجة هذا الطلب بشكل فعال ليست كافية. وقالت إن البلدان النامية قد وجدت من الصعب بصفة خاصة الاستجابة إلى التحضر السريع، وأشارت إلى أن مجموعة الـ٧٧ والصين تطالب بإجراء عاجل ومكثف فيما يتعلق بالتمويل المتزايد من أجل البرامج ذات الصلة بتنمية المستوطنات البشرية. وفي الوقت نفسه لا ينبغي إهمال البعد الريفي في جدول أعمال الموئل.

٢٧ - واستطردت قائلة إن التقدم المحرز حتى الآن في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية يعتبر موضع ترحيب. فسوف تستفيد الدورة بشكل كبير من عرض تقرير شامل عن حالة المدن في العالم. ومن المشجع أيضا معرفة أن مركز الموئل منظم بشكل تام لتنفيذ البرامج الضرورية لضمان أن يوفر للناس المأوى الوافي والأحوال المعيشية الآمنة والصحية في عالم يزداد تحضرا.

٢٨ - ومضت قائلة إن تنمية الموارد البشرية تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا في السياق الحالي للعولمة، حيث أن المشروع القائم على المعرفة يكتسب أهمية أكبر في الاقتصاد العالمي. وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي مزيدا من الاهتمام المركز إلى هذه المسألة. ولذلك فإن مجموعة الـ٧٧ والصين ترحب بتركيز تقرير المدير العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أنها تتصل بتنمية الموارد البشرية.

٢٩ - وتابعت قائلة إن شواغل السكان والتنمية تعتبر متصلة اتصالا لا ينفصم وينبغي معالجتها بطريقة متكاملة في أي حوار بشأن التنمية. وليس من المحتمل أن ينقص الأثر العميق للهجرة الدولية الذي يتركه على بلدان المنشأ وعلى بلدان المقصد وعلى بلدان العبور في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان النامية نتيجة للعولمة وتحرر التجارة، وما يلازمها من زيادة في عدد النزاعات الوطنية والإقليمية. وأضافت قائلة إن الحاجة إلى تقييم أثر الهجرة الدولية وتبادل الخبرات واستكشاف الطرق والوسائل لجعلها تعمل من أجل مصلحة جميع من يعنيهم الأمر، وخصوصا البلدان النامية، قد أصبحت ملحة للغاية في الأوقات الأخيرة. وفي هذا الصدد، فإن حكومة تايلند تستحق الثناء على ما قامت به بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة من تنظيم ندوة دولية لتعزيز الوعي الدولي ودعم الإرادة السياسية فيما بين البلدان الآسيوية من أجل معالجة مسألة الهجرة الدولية بشكل فعال. وينبغي تشجيع اتخاذ إجراء مماثل في مناطق أخرى حيث أن تبادل الخبرات بين البلدان وكذلك توافر البيانات بشأن الهجرة يعتبران من الأمور الأساسية لوضع استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى جعل الهجرة الدولية تعمل لصالح البلدان النامية.

٣٠ - واختتمت قائلة إن الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي لكي يكون ذا مصداقية، ينبغي أن يمكن المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان النامية، من أن تعالج بطريقة فعالة ما ينتظر من العولمة من آمال واعدة

وأخطار كامنة. وقال إن الأمم المتحدة، في ضوء الولاية العريضة المناطة بها، عليها دور رئيسي تؤديه في الجهود الدولية لتسخير عملية العولمة من أجل تنمية طويلة الأجل.

٣١ - السيدة راسي (فنلندا): تكلمت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وهنغاريا وإضافة إلى ذلك آيسلندا، فقالت إن كثيرا من المبادئ والأهداف الواردة في إعلان التعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع لم تتحقق كما كان منتظرا. وفي هذا الصدد، فإن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/389)، بخصوص التقدم المحرز والتحديات الباقية تعتبر مدعاة لقلق بالغ. ويجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على التزامه بتحقيق أهداف التنمية الدولية المنبثقة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة. وفي الواقع، فإن الإجراءات المتناسقة والمتضافرة والمتكاملة والمتناسقة هي فقط التي تكفل التنفيذ الفعلي لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التنفيذ المتكامل والمتناسق ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة أثناء دورة المجلس الموضوعية القادمة. وينبغي أن تشترك الجمعية العامة في هذه العملية.

٣٢ - وانتقلت إلى تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، فلاحظت أنه من الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض الموئل الثاني والذي يجري كل خمس سنوات بأن يكون مفتوح العضوية وأن يتسم بالشفافية. وقالت إنه من الأمور البالغة الأهمية وجود شراكة بناءة ومشاركة من السلطات المحلية والجهات الفاعلة المختصة في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص في عملية تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي أن تستخدم العملية التحضيرية كفرصة لتعزيز تنفيذ جدول الأعمال وذلك بتقييم المعوقات، وتعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والنظر في اتخاذ الإجراءات الأخرى والمبادرات المطلوبة لدعم تنفيذ العملية. وقالت إن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية الحضرية والريفية تعتبر متصلة اتصالا مباشرا بالفقر وبتخفيف وطأة الفقر. وقالت إن هناك حاجة ماسة إلى معالجة الفقر في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الدولي من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل يعتبر أمرا هاما في تدعيم التنفيذ الوطني.

٣٣ - وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، قالت إنه ما لم تتم مواجهة ظهور عصر المعلومات بشكل صحيح، فإنه قد يهدد بزيادة تهميش أولئك الذين يعتبرون محرومين بالفعل. ولذلك ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لضمان أن يتم بشكل عادل توزيع المنافع المستمدة من المعلومات والمعرفة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وبين السكان في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الفئات الفقيرة وغيرها من الفئات المعوزة في العالم. وأضافت قائلة إن هناك إمكانيات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مساعدة النساء المحرومات على توفير المزيد لهن من سبل الحصول على المعلومات التي تحتاجهن بغية الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. ويجب

أن تؤخذ في الاعتبار بشكل كامل احتياجات المرأة والوقائع الاجتماعية والاقتصادية القائمة عند صوغ سياسات وطنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد فإن النساء اللائي يخصهن نحو سبعين في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مطلق ويبلغ عددهن ١,٣ بليون نسمة، فإنهن يستحقن معاملة تفضيلية في استراتيجيات تنمية الموارد البشرية.

٣٤ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي، في حين يعترف بأن الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية تعتبر مسألة جديرة بالاهتمام ومعقدة للغاية، فإن الاتحاد يعتقد أن المسألة جديرة بأن تبحث داخل نطاق الآليات القائمة للأمم المتحدة بدلا من بحثها في مؤتمر تابع للأمم المتحدة. وقالت إن الهجرة والظروف الديموغرافية والاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا فيما بين الدول والمناطق. وقالت إن تقرير الأمين العام (A/54/207) يبرز كثيرا من الحقائق التي تحبذ اتخاذ نهج إقليمي إزاء المسألة. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الهجرة يجب النظر فيها بطريقة متكاملة تشمل، ضمن أمور أخرى، مسائل التنمية. وفي الواقع، هذه هي النظرة التي اتخذها برنامج عمل القاهرة في تعامله مع مسألة الهجرة.

٣٥ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن الحوار بشأن تعزيز التعاون من أجل التنمية عن طريق الشراكة ينبغي أن يظل متصلا اتصالا وثيقا بعمل اللجان الرئيسية في الجمعية العامة، وخصوصا في اللجنة الثانية، وفي نفس الوقت ينبغي ملافاة الإزدواجية في المواضيع والشكل. وحيث أن جدول أعمال السنة ٢٠٠٠ يعتبر مفعماً بالفعل باجتماعات وأحداث هامة، ينبغي إيلاء النظر إلى إمكانية تأجيل الحوار الرفيع المستوى المقبل إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأعادت التأكيد على دعم الاتحاد الأوروبي لموضوع "إيجاد بيئة مواتية على المستوى الوطني والدولي من أجل حشد الموارد المحلية لأغراض التنمية في الاقتصاد العالمي"، وهو ما جرى التركيز عليه بشكل أكبر وما يتيح فرصة لمعالجة العديد من البنود الهامة، ومن بينها أثر العولمة في البلدان النامية وفي بناء القدرات.

٣٦ - السيد أورتيكه (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بغية معالجة الآمال الواعدة والأخطار المحتملة في الألفية القادمة، فإن الحاجة تدعو إلى الانتقال إلى ما وراء قطاع الأعمال كالمعتاد فيما يتعلق بالتنمية البشرية والانطلاق نحو حدود جديدة، وخصوصا بادماج تكنولوجيا المعلومات في التنمية. وفي حين يعتبر تقرير الأمين العام بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/54/408) بوجه عام، إضافة رائعة للوثائق الصادرة في شأن هذا الموضوع، بالامكان أن يصبح أقوى لو تناول مجالين. الأول، بعد إبراز كثير من أمثلة تكنولوجيا المعلومات المستمدة من مبادرات التنمية، فإن التقرير لا يكاد يذكر الشبكة "نت إيد NET Aid"، وهي المشروع الطموح الذي يشترك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة سيسكو للنظم الحاسوبية وشركاء آخرون. وقال إن شبكة "نت إيد" لديها إمكانيات هائلة للاسهام في تنمية الموارد البشرية. والمجال الثاني، كان ينبغي النظر بشكل أرحب في حقوق الإنسان في سياق تنمية الموارد البشرية. وقد ورد الدور الرئيسي لحقوق الإنسان، على وجه التحديد، في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٢. وفي حين ذكر التقرير تمكين وتعزيز قدرات المرأة والشباب والمستبعدين وغيرهم من الفئات الفرعية من الجهود العريضة المبذولة بشأن حقوق الإنسان، فإن التقرير فشل في إبراز حقيقة أن وجود برنامج شمولي لتعزيز حقوق الإنسان يمكن أن يضاعف الفوائد المستمدة من تنمية الموارد البشرية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، قال إن وفده قد اقترح موضوع "تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة: إشراك القطاع الخاص" فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى القادم، وذلك لأن الوفد يعتقد أن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية سوف يتحقق عندما تستهدف البلدان الشركاء الرئيسيين وتشركهم معها، بما في ذلك أولئك الشركاء في القطاع الخاص. وأضاف قائلا إن القطاع الخاص يؤدي دورا رئيسيا في جملة أمور من بينها تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستغلال الفعال للموارد المحلية. ومثل هذا الاقتراح إنما يتمشى مع البيانات التي أصدرها الأمين العام مؤخرا بشأن أهمية تعزيز الشراكة مع قطاع الأعمال لأغراض التنمية.

٣٨ - وإذ أعرب عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز التنفيذ الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في جدول أعمال الموئل، قال إنه يرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463). وخصوصا تلك التوصيات المتصلة بتحسين أعمال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأعرب عن رغبته أيضا في أن يعيد التأكيد على تأييد وفده للنهج الجديد إزاء برنامج عمل المركز، الذي اعتمدته لجنة المستوطنات البشرية للتركيز على مجالين برنامجيين. وفي حين يرحب وفده بالتقدم المحرز حتى الآن، فإنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدم وجود مدير تنفيذي متفرغ للمركز، واختتم قائلا إنه يشجع الأمين العام على تجديد الجهود المبذولة من أجل تعيين مدير تنفيذي في أقرب وقت مستطاع وذلك لزيادة تيسير تنفيذ جدول أعمال الموئل.

رفعت الجلسة وقت الظهر.